

السؤال

فيما يتعلّق بـ لا إله إلا الله، فهل إلا وصفية أم للاستثناء؟ ففي كتاب "هداية النحو" ، كتب المؤلف تحت المنصوبات وهو يشرح المستثنى، أنّ إلا هنا بمعنى غير، أيّ بمعنى الوصفية، لكن الشيخ ابن باز والشيخ العثيمين وغيرهم رحمهم الله اعتبروها استثناء، فهل الاستثناء منقطع؟ إذا اعتبرناه متّصل – يجب أن نقبل حتى لو كان للحظة واحدة أنّ هناك معبود حقيقي (آخر) ومن ثمّ نفيها، وإذا اعتبرناه منقطعاً فإننا ننفي فقط المعبود الباطل وليس الآخرين، علاوة على ذلك، إذا كانت الاستثناء منقطعاً لكان ينبغي أن يكون لفظ الجلالة منصوباً، أليس كذلك؟ كيف تفهم هذا؟

الإجابة المفصلة

الحمد لله.

أولاً:

مصنفات في بيان معنى لا إله إلا الله وإعرابها

لقد صنّف علماؤنا القدامى كثيراً من الرسائل في بيان معنى لا إله إلا الله وفي إعرابها.

ومنها:

1- "رسالة في إعراب لا إله إلا الله"، لابن هشام الأنصاري.

2- "رسالة في إعراب لا إله إلا الله"، للزرکشي.

3- "رسالة في إعراب لا إله إلا الله"، وتسمى "التجريد في إعراب كلمة التوحيد" لمصنفها علي بن سلطان القاري.

4- "إنباه الأنباه على تحقيق إعراب لا إله إلا الله"، لمصنفها إبراهيم بن حسن الكوراني.

انظر : تحقيق رسالة ابن هشام ، للدكتور : حسن موسى الشاعر .

ثانياً:

– (لا) نافية باتفاق النحاة ، ومعنى النفي هنا منصب على الجنس ، ف (لا) لنفي جنس الآلهة.

– (إله) اسم (لا) منصوب ، أو: مبني معها على الفتح، فعمل (لا) في اسمها : الفتح؛ باتفاق النحويين أيضاً ، وإن اختلفوا في كونها فتحة إعرابية أم بنائية .

– وخبر (لا) ، اختلف علماء النحو فيه :

1- فقال بعضهم : أن (لا إله) مبتدأ ، و (إلا الله) خبر.

2- وقدره كثير من العلماء بـ (حق) ، فيكون المعنى (لا إله حق) ، وهو الصحيح.

وفيه أقوال أخرى .

وإذا كانت (إله) بمعنى (معبود) ، فالمعنى (لا معبود حق إلا الله).

والخبر المقدر بـ (حق) مرفوع ، وعامل الرفع فيه المبتدأ المركب من (لا) و(إله) عند سيبويه.

– (إلا) أداة استثناء ، واختلفوا في تركيبها .

– (الله) جوز العلماء الرفع والنصب في الاسم المعظم في هذا التركيب، غير أن الرفع هو الراجح .

فأما الرفع فمن ستة أوجه، وهي:

1- أن خبر (لا) محذوف ، و(إلا الله) بدل من موضع (لا) مع اسمها، أو من موضع اسمها قبل دخولها .

وهذا هو الإعراب المشهور لدى المتقدمين وأكثر المتأخرين .

2- أن خبر لا محذوف ، كما سبق ، والإبدال من الضمير المستكن فيه .

وهذا الإعراب اختاره جماعة .

3- أن الخبر محذوف أيضاً، و(إلا الله) صفة لـ (إله) على الموضع ، أي موضع (لا) مع اسمها ، أو موضع اسمها قبل دخول (لا) .

4- أن يكون الاستثناء مفرغاً، و(إله) اسم (لا) بني معها، و(إلا الله) الخبر .

وهذا الإعراب منقول عن أبي علي السُّلُوبِيِّ ، ونقله ابن عمرون عن الزمخشري.

5- أن (لا إله) في موضع الخبر ، و(إلا الله) في موضع المبتدأ.

وهذا الإعراب منسوب للزمخشري.

6- أن تكون (لا) مبنية مع اسمها ، و(إلا الله) مرفوع بـ (إله) ارتفاع الاسم بالصفة ، واستغني بالمرفوع عن الخبر ، كما في مسألة : ما مضروبُ الزيدان ، وما قائمُ العَمْران.

وأما نصب ما بعد (إلا) فمن وجهين:

1- أن يكون على الاستثناء ، إذا قدر الخبر محذوفاً، أي لا إله في الوجود إلا الله عز وجل .

2- أن يكون الخبر محذوفاً، كما سبق ، و(إلا الله) صفة لاسم (لا) على اللفظ ، أو على الموضع بعد دخول (لا) لأن موضعه النصب.

ثالثاً :

– القولان المعتبران عند المعريين : القول بالبدلية والقول بالخبرية .

– وعلى إعراب اسم الجلالة (الله) خبراً ، يجعل الاستثناء مفرغاً ، فتكون "إلا" موجودة بمعناها فقط، ولا تأثير لها إعرابياً ، أي لا تعمل شيئاً ولا تمنع غيرها من العمل .

– القول باعتبار (إلا) بمعنى (غير) أي : ليست أداة استثناء ، والتقدير على هذا : (لا إله غير الله في الوجود) أو (لا إله غير الله معبود بحق).

وهذا القول له وجهان :

الأول : من جهة الإعراب .

ولا اعتراض على هذا الرأي من جهة الصناعة النحوية ف (إلا) بمعنى (غير) واقع في اللغة ، والإتباع على المحل مسلك معتبر عند النحاة .

الثاني : من جهة المعنى ، فالصحيح أنه قول ضعيف .

ووجه ضعفه :

أن المقصود من الكلمة الطيبة أمران:

1- نفي الألوهية عن غير الله تعالى.

2- إثبات الألوهية لله .

ولا تستقيم عقيدة التوحيد إلا بملاحظة الأمرين ، فالإقتصار على الأول لا يثبت الألوهية لله تعالى ، والإقتصار على الثاني لا ينفي الألوهية عن غيره.
وإعراب (إلا الله) صفة - كما مر - يجعل التركيب دالاً على الأمر الأول فقط ، فيكون الناطق به قد وقف عند حدود النفي ولم يثبت شيئاً بعد ذلك.

انظر :

"إعراب القرآن وبيانه" لدرويش (1/222).

والله أعلم